ضمن محاضرة ألقاها بعنوان «آفاق أسواق الطاقة العالمية في ضوء التطورات الجغرافية»

البدري: دول الخليج لها دور حيوي في تلبية الطلب العالمي على النفط

أكد الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» عبدالله البدري على الدور الحيوي الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا في تلبية الطلب العالمي على الطاقة.

جاء ذلك في محاضرة ألقاها أمين عام أوبك ضمن مشاركته في حفل توزيع الدورة الثانية لجوائز عبد الله بن حمد العطية الدولية للطاقة الليلة الماضية مساء أمس، بعنوان «آفاق أسواق الطاقة العالمية في ضوء التطورات الجغرافية السياسية التي جرت مؤخرا، ودور مزودي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المساعدة على تامين مستقبل الطلب على الطاقة».

وشدد البدري على الدور الذي تلعبه منطقة الشرق الاوسط في امداد العالم بالطاقة، مشيرا إلى ان المنطقة تمتلك نحو 865 مليار برميل من احتياطيات النفط الخام و86 ترليون متر مكعب من احتياطيات الغاز وهو ما يمثل 58 في المئة و43 في المئة على التوالي من احتياطيات العالم، موضحا ان توقعات أوبك تشير إلى أن صادرات هذه المنطقة ستزيد بأكثر من 22 مليون برميل يوميا في الفترة من 2012 و2035.

وقال انه على مدار الأعوام أعطى الموقع الجغرافي إلى جانب المصادر الطبيعية الغزيرة أهمية استراتيجية كبيرة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فلقد كانت المنطقة ولا تزال محورا في الحفاظ على انتقال ووصول إمدادات الطاقة إلى جميع أنحاء العالم.

وأكد أن المنطقة الآن في وضع مثالي لتلبية الطلب الآسيوي على النفط فضلا عن أنها ستكون مركزا لتلبية الطلب على الغاز، وقال مما لا شك فيه أن المنطقة لديها الموارد لمواصلة لعب دور رئيسي في توفير إمدادات الطاقة، وضمان أمن الطاقة والمساهمة في استقرار السوق في المستقبل القريب.

وأعاد إلى الأذهان أنه في عام 2012 انتجت المنطقة ما يزيد على 31 مليون برميل يوميا من النفط و750 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي وتم تصدير جزء كبير منها للعالم.

ولفت إلى أنه رغم العمق والتنوع الذي يمثله الانتاج الامريكي من النفط، فان هناك مخاوف من محدودية انتاج النفط في المستقبل بالولايات المتحدة مشيرا إلى أن هناك تساؤلات حول استدامة هذا المستوى من الانتاج على المدى الطويل، فتقرير أوبك حول النفط العالمي 2013 يشير إلى أن انتاج الولايات المتحدة من النفط بما فيه الغاز المسال سيصل إلى 4.9 مليون برميل يوميا بحلول عام 2018 قبل أن يشهد مزيدا من التراجع في المستقبل.

وأفاد بان تلك المعطيات تدعم الدور الذي تلعبه منطقة الشرق الأوسط في عملية الإمداد بالطاقة، موضحا أن محدودية انتاج الولايات المتحدة من النفط ستضيف عمقا وتنوعا بالأسواق.

وأوضح البدري أن المعروض النفطي في الأسواق يكفي الطلب العالمي، مشيرا إلى أن الأسعار في الوقت الحالي مستقرة رغم الأحداث السياسية التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وأوروبا، متوقعا أن يشهد الطلب العالمي زيادة بنحو 20 مليون برميل يوميا بحلول عام 2030.

وقال إن الطلب على الطاقة في تزايد، فقد توقعت أوبك في تقريرها لعام 2013 الماضي حول مستقبل النفط، أن ترتفع معدلات الطلب العالمية على الطاقة بنسبة 25 في المئة في الفترة ما بين 2010 و 2035.

وأضاف أنه من المتوقع أن تنمو مصادر الطاقة المتجددة، من الرياح والطاقة الشمسية والطاقة المائية الصغيرة والطاقة الحرارية

عبدالله البدري

الأرضية، بأكثر من 7 في المئة سنويا، وذلك يرجع في كثير من الأحيان إلى الدعم الذي تقدمه الحكومات، منوها إلى ان هذا جيد بالنسبة للطاقة المتجددة، لكن على الصعيد العالمي فإن حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة سيكون لا يزال أقل من 3 في المائة بحلول عام 2035.

وبين البدري أن كلا الحصتين من الكتلة الحيوية والنووية لا تزالان في مستويات ثابتة خلال الفترة من 2010 وحتى 2035 بنسبة تصل إلى حوالي 9 في المئة و6 في المئة على التوالي.

ولفت إلى أن الوقود الأحفوري سيستمر في لعب دور مهيمن في تلبية الطلب على الطاقة، على الرغم من أن حصته الإجمالية ستنخفض من 82 إلى 80 في المئة، وخلال معظم هذه الفترة سيظل النفط مصدر الطاقة صاحب أكبر حصة رغم انخفاض حصته الإجمالية من 33 إلى 27 في المائة، في حين تستقر حصة الفحم نسبيا عند حوالي 27 في المئة، ومن المتوقع أن ترتفع حصة الغاز الطبيعي من 22 إلى 26 في المئة.

وبالتركيز على النفط، أوضح البدري أن توقعات الأوبك ترى أن الطلب على النفط سيزداد إلى حوالي 20 مليون برميل يوميا حتى عام 2035، وسيكون هناك تحول كبير في التوازن بين منطقة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وغيرها، بما يؤدي إلى انخفاض مطرد في الطلب في جميع مناطق منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وستكون الدول النامية هي التي تدفع هذا الطلب، إلى جانب آسيا وهو ما يمثل أكثر من الزيادة العالمية.

وأكد ، الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول « أوبك» على ان معطيات سوق الطاقة الحالية ايجابية ومن المتوقع زيادة الطلب في ظل وجود موارد لتلبيته وأن منطقة الشرق الاوسط تعد مكان استراتيجي لإمداد العالم بالطاقة.

كما أشار إلى صعوبة التنبؤ بالأسعار في المستقبل بالرغم من استمرار الاسعار عند مستوى معين وقال أن السوق وأصحاب المصالح عليهم أن يتعاملوا مع متغيرات السوق في السنوات المقبلة.

والمح البدري إلى أن مستقبل الطاقة يواجه العديد من التحديات والصعوبات وعلى راسها الاوضاع السياسية مشيرا إلى التاثير الذي تحدثه التطورات في الساحة السياسية على سوق النفط وامن امدادات الطاقة، واصفا من يحاولون فصل القضايا السياسية عن قطاع الطاقة بانهم غير واقعيين.

وتابع في هذا الصدد انه خلال السنوات القليلة الماضية فان الاحداث السياسية كان لها تاثير كبير على سوق النفط ضاربا المثل بعدم الاستقرار في العراق والعقوبات الدولية على ايران وعدم استقرار في ليبيا ومصر وتونس والاضطرابات في دول مثل نيجريا والصراع في سوريا ودول اخرى مثل اليمن والصومال.

واوضح ان العديد من تلك المشاكل مازالت متواصلة في العام الحالي. وأوضح البدري أن الأزمة الروسية الاوكرانية الأخيرة اثارت تساؤلا بشان قضية امداد الدول الاوروبية بالغاز الروسي عبر اوكرانيا ورغم تواصل الامدادات فان التساؤل بشان امكانية تعويض الدول الاوروبية في حال حدوث اي مشاكل في امدادات الغاز من منطقة الشرق الاوسط مازال مطروحا، معربا عن أمله في تواصل تدفق الغاز الروسي للقارة الاوروبية عبر اوكرانيا رغم استمرار الازمة السياسية الحالية.

وشدد على الدور الذي تلعبه الطاقة في عالم الاعمال وغيرها من القطاعات مؤكدا أهمية ابقاء الاتصال بين اطراف قطاع الطاقة عبر انحاء العالم مشيرا إلى ضرورة ان يكون سوق النفط مرنا عن طريق وجود احتياطي ومخزون من النفط قادر على تلبية الطلب في حال وجود اي عارض يعوق الامدادات في اي من انحاء العالم.

واوضح في هذا الصدد أهمية العمل الجماعي من اجل توفر قدر من الاستقرار في سوق النفط وان منظمة اوبك تلعب دور حيوي في هذا المجال.

وأفاد ، الأمين العام لمنظمة « أوبك» أن من بين المتغيرات التي لها دور مؤثرا على سوق الطاقة العالمية هو الاقتصاد العالمي والذي من المهم ان يكون صحيا من أجل مستقبل الطاقة وقال ان الوضع الحالي للاقتصاد العالمي يرسم صورة مبهمة ففي ظل مواصلة بعد المناطق للانتعاش الاقتصادي تشهد البعض الاخر تباطؤ.

واضاف في هذا السياق ان واحدا من ابرز المؤثرات على السوق هو محادثات الامم المتحدة بشان التغير المناخي والتكهنات المتعلقة باسواق المال والنفط وسياسات بعض الدول المستهلكة للطاقة والتقدم التكنولوجي وارتفاع التكاليف والتقلبات الجوية.

«البنك الدولي»: تفاؤل مشوب بالحذر إزاء الوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

قال البنك الدولي انه مازال يشعر بتفاؤل مشوب بالحذر ازاء منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال العامين المقبلين مقرا بان الطريق مازال صعبا.

وقال رئيس منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا الاقتصادي في البنك الدولي شانتا ديفاراجان في بيان صحفي صدر هنا الليلة الماضية ان المشاكل التي نتجت عن الربيع العربي لم يتم ايجاد حلول لها حتى الان مضيفا ان نسب البطالة اصبحت اكثر مما كانت قبل الربيع العربي.

واضاف ان البنك الدولي مازال يشعر بالتفاؤل ازاء منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا لان الاقتصاد العالمي يمر بحالة انتعاش حاليا حيث من المتوقع ان ينمو بنسبة 3.2 في المئة اي حوالي 0.8 في المئة اكثر من العام الماضي.

وكان صندوق النقد الدولي توقع في نشرة توقعاته حول النمو الاقتصادي العالمي ان تصل

البنك الدولي

مستويات النمو الاقتصادي الى معدل 3.6 في العام 2014 اي بزيادة ثلاثة في المئة عن العام الماضي 2013 اضافة الى توقعاته بمزيد من الارتفاع في العام 2015 ليصل الى نسبة 3.9 في المئة. واعرب ديفاراجان عن اعتقاده بامكانية استفادة منطقة الشرق الاوسط من ارتفاع الطلب على البضائع المصنعة والنفط وقطاعات الخدمات والسياحة التي كانت في حالة ركود خلال الاعوام الثلاثة الى الاربعة الاخيرة. وتوقع ارتفاع النمو الاقتصادي في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا خلال العام الحالي ليصل الى نسبة 3.3 في المئة وتسارع في النمو في العام المقبل 2015 ليصل الى نسبة 4.6 في المئة مؤكدا ان تلك الارقام مازالت اقل من معدلات الارقام ما قبل الربيع العربي. وقال انه من الاسباب الاخرى لشعور البنك بالتفاؤل هو التطورات السياسية الملائمة في دول المنطقة.

توقيع اتفاقية اندماج «ناتس» مع «إيرباص بروسكاي»

وقعت شركة تزويد خدمات إدارة الحركة الجوية في المملكة المتحدة «ناتس» اتفاقية تفاهم مع شركة «ايرباص بروسكاي» بهدف تأمين مقترحات جديدة للسوق ستعمل على تعزيز القدرة الاستيعابية وتحسين كفاءة نظام الحركة الجوية.

وقام كل من ريتشارد ديكين الرئيس التنفيذي لشركة «ناتس» وبول فرانك بيجو الرئيس التنفيذي لشركة «ايرباص بروسكاي» بتوقيع المذكرة في ندوة ايرباص السنوية التي عُقدت في أبوظبي هذا الأسبوع. وستعمل الشركتين بموجب المذكرة على الدمج بين خبرات «ناتس» التشغيلية في إدارة حركة الملاحة الجوية مع حلول «ايرباص بروسكاي» المبتكرة ومعرفتها العميقة في القدرات الجوية بهدف تطوير مقترحات مشتركة لمواجهة التحديات التي تواجه القطاع.

ومن المتوقع أن يتصدر إيجاد طرق لتحسين قدرة المطارات في الظروف المناخية الصعبة بما فيها انخفاض مستوى الرؤية والعواصف الرعدية والرياح المعاكسة الأولوية لهذا التعاون، حيث أنه يمثل مجالا يمكن فيه تسخير الخبرات المشتركة. وتضم مجالات التعاون الأخرى إدارة انسيابية الحركة الجوية وتصميم المجال الجوي.

تقرير: أزمة أوكرانيا تهدد بإعادة تشكيل سوق النفط العالمي

أظهر تقرير صادر عن المركز العالمي للدراسات التنموية ومقره العاصمة البريطانية لندن أن الأزمة الأوكرانية ستخلق خارطة جديدة للطاقة في العالم تتضح معالمها ما بعد العام 2018.

وأوضح التقرير أن توجه أوروبا نحو تنويع مصادر الطاقة بعيدا عن الاعتماد على الغاز الروسي سيؤدي إلى خطوط إمداد جديدة للنفط والغاز وتغيرات كبرى في سياسات الدول لا سيما تلك المتعلقة بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

فأوروبا التي تدرك جيدا خطورة الاعتماد بشكل كبير على الغاز الروسي تسعى إلى تقليص النفوذ الروسي في سوق الغاز و تهميشه تدريجيا. وبحسب التقرير تعول أوروبا في الدرجة الأولى على ثورة الغاز الصخري سواء في أوروبا أو الولايات المتحدة الأميركية. وتمتلك أوروبا احتياطيات كبيرة من الغاز الصخري تبلغ 12 تريليون متر مكعب إلا أن استخراج تلك الكميات يحتاج لخمس سنوات على الأقل لأنه يتطلب قوانين، وضمانات للبيئة، وبنى تحتية وشبكات أنابيب وتدريب كوادر بشرية وتقنيات تكلف على الأقل 308 مليارات دولار.

وعلى الرغم من زيادة وتيرة رخص تصدير الغاز المسال من الولايات المتحدة إلا أنها تعاني من مشاكل أبرزها قلة عدد الموانئ والمخازن، والأرصفة الخاصة بتصدير الغاز، وقد لا يتم إنجازها قبل العام 2017.

كما تحاول الولايات المتحدة دعم الصناعات البتروكيماوية، خاصة وأنها استثمرت في ذلك القطاع مبلغ 125 مليار دولار لذا فإن زيادة الرخص يعرض تلك الاستثمارات للمخاطرة.

وبحسب تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية فإن زيادة الطلب في آسيا إلى 70 في المئة من سوق الغاز الطبيعي المسال يجعل الأسعار في آسيا أفضل مما هي عليه في أوروبا. فالسعر في آسيا هو 18 دولارا لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في حين انه في أوروبا 10 دولارات فقط. ويوضح التقرير أن معظم الشركات الأميركية ترتبط بعقود طويلة الأجل مع آسيا ما يعني أن إدارة الرئيس أوباما قد تضطر إلى تعويض تلك الشركات في حال تحويل تلك العقود باتجاه أوروبا. وقد يجد المشرع الأميركي نفسه مضطرا لذلك خاصة و أن أحداث أوكرانيا اعتبرت تهديداً للأمن القومي الأميركي و بالتالي فقد يتم تسريع إصدار رخص تصدير الغاز لأوروبا.

تدفق اسعار النفط العالمي

بدائل أوروبا

تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية أشار إلى وجود خيارات أخرى لأوروبا وهي زيادة وارداتها من الغاز من شمال وغرب إفريقيا و التي وصلت في العام 2010 إلى 143 مليار متر مكعب ويتوقع أن تزداد في العام 2020 إلى قرابة 196 مليار متر مكعب.

كما تعمل أوروبا على الإستفادة من الغاز الوارد من حقل شاه دنيز 2 في أذربيجان والذي سيكون جاهزا في العام 2018 لنقل 10 مليارات متر مكعب سنويا، إلا أن تقرير المركز العالمي للدراسات التنموية يشير إلى أن الغاز الأذربيجاني لا يكفي لسد حاجة أوروبا لذا تظهر الحاجة إلى غاز من مصادر أخرى يزيد من درجة الضخ في ذلك الأنبوب ويتجاوز عقبة محطات الضغط المحدودة. وبحسب المركز العالمي للدراسات التنموية فإن محاولات تجري اليوم للاستفادة من الغاز العراقي سواء عبر إقليم كردستان مروراً بتركيا أو عبر موانئ البصرة من خلال الناقلات.

ويتوقع أن تتجاوز كميات الغاز المصدرة من العراق الـ 15 مليار متر مكعب سنويا لتزداد لاحقا بحسب قدرة البنى التحتية على مواكبة الطلب المتزايد وبناء المنصات العائمة. إلا أن تقرير المركز يوضح أن العراق يخسر يوميا ما قيمته 80 مليون دولار من الغاز جراء عمليات الاحتراق التي لا يستفاد منها، بالإضافة إلى الخلاف النفطي بين بغداد وأربيل حول تصدير النفط وضعف البنى التحتية التي لن تكون قادرة على تصدير الغاز قبل العام 2018.

25.5 مليار درهم صادرات أعضاء «غرفة دبي» خلال الشهر الماضي بنمو 7 في المئة

ارتفعت صادرات وإعادة صادرات أعضاء غرفة تجارة وصناعة دبي بنسبة 7 في المئة خلال الشهر الماضي لتصل إلى 25.5 مليار درهم مقارنة مع 23.9 مليار درهم خلال شهر فبراير الذي سبقه، وبنمو 5 في المئة مقارنة بمارس 2013، بحسب دراسة للغرفة.

وبحسب الدراسة، شكلت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الوجهة الأكبر لصادرات وإعادة صادرات أعضاء الغرفة بإجمالي بلغ 15.8 مليار درهم، حيث استحوذت المملكة العربية السعودية على 57 في المئة من الصادرات إلى دول مجلس التعاون أي 9 مليارات درهم، في حين استحوذت كذلك على 37 في المئة من إجمالي عدد المصدرين خلال الشهر الذي بلغ 5,683 مصدّرا.

وبينت الدراسة أنه عند مقارنة صادرات وإعادة صادرات أعضاء الغرفة في مارس 2014 مقارنة بالشهر نفسه من عام 2013 نمت بنسبة 5 في المئة من 24,3 مليار درهم في مارس 2013 إلى 25,5 مليار درهم في مارس 2014.

وبرز نمو في عدد شهادات المنشأ الصادرة في مارس 2014، الذي بلغ 78 ألف شهادة متفوقة على عددها في مارس 2013 الذي بلغ 69 ألف شهادة.

وأوضحت الدراسة أن دول مجلس التعاون الخليجي هي أكثر وجهات صادرات الأعضاء نشاطا، وذلك بسبب قرب المسافات وسهولة حركة السلع داخل المنطقة، حيث استحوذت هذه المنطقة خلال مارس الماضي على 62 في المئة من إجمالي صادرات الأعضاء خلال الشهر لتصل إلى 15,8 مليار درهم، وهذه القيمة هي أعلى من قيمة الشهر الذي سبقه بنسبة 15 في المئة ، وأعلى بنسبة 14 في المئة من القيمة التي سجلت في مارس 2013 التي بلغت آنذاك 13,9 مليار درهم.

وسجلت إعادة صادرات الأعضاء إلى المملكة العربية السعودية في مارس 2014 نموا بنسبة 33 في المئة مقارنة بفبراير 2014 لتبلغ 9 مليارات درهم، وبنمو بنسبة 16 في المئة مقارنة بمارس 2013 التي بلغت آنذاك 7,8 مليارات درهم، في حين استحوذت المملكة العربية السعودية على 35 في المئة من إجمالي صادرات أعضاء الغرفة إلى أنحاء العالم كافة، وحللت الدراسة الأسواق الكبيرة لصادرات الأعضاء، حيث احتلت الكويت المرتبة الثانية في دول الخليج العربي بإجمالي صادرات وإعادة صادرات بلغت 1,8 مليار درهم أي بنمو 23 في المئة مقارنة بفبراير 2014 وبنمو بنسبة 10 في المئة مقارنة بمارس 2013.

وحققت صادرات وإعادة صادرات الأعضاء إلى كل من سلطنة عمان والبحرين نموا شهريا بنسبتي 33 في المئة و32 في المئة على التوالي، وبنسبتي نمو سنويتين بلغتا 11 في المئة و64 في المئة على التوالي، حيث بلغت صادرات وإعادة صادرات الأعضاء في مارس 2014 إلى سلطنة عمان 1,1 مليار درهم، و721 مليون درهم إلى البحرين، بينما تراجعت صادرات وإعادة صادرات الأعضاء إلى قطر مسجلة انخفاضا بنسبة 37 في المئة لتصل إلى 1,8 مليار درهم في مارس 2014 مقارنة بـ 2,9 مليار درهم في فبراير 2014، وبانخفاض بنسبة 6 في المئة مقارنة بمارس 2013.

الشركة لا تواجه صعوبات في التمويل وأصولها تتضاعف إلى 9.4 مليارات درهم

بنوك الإمارات تتقدم لشراء اثنين من مشاريع «الاتحاد العقارية» مقابل 750 مليون درهم

أكدت شركة الاتحاد العقارية، أنها تنظر في طلبين من بنوك محلية لشراء مشروعين من مشاريعها الحالية قيمتهما 750 مليون درهم.

وقال أحمد خلف المري مدير عام شركة الاتحاد العقارية في تصريحات للصحفيين على هامش مشاركته في معرض العقارات الدولي 2014، الذي انطلقت فعالياته أمس، إن الشركة لا تواجه صعوبة في تمويل المشرعات الجديدة التي سيتم تمويلها بطرق مختلفة، فهناك طلبات من بنوك محلية لشراء مشروعين من هذه المشاريع يقدران معا بنحو 750 مليون درهم، الأمر الذي لن تحتاج معه الشركة لتمويل.

وأضاف أنه سيتم تمويل عمليات إنشاء المشاريع الأخرى عبر شركات الإنشاءات ذاتها التي ستحصل على تمويلات خاصة بها من هيئات تمويل خارجية حتى تسليم المشاريع، لتقوم بعدها الاتحاد العقارية بسداد التزاماتها بعد فترة يتفق عليها بعد التسلم وبيع هذه المشاريع.

وأوضح أن قيمة الأصول الاستثمارية لشركة الاتحاد العقارية سترتفع بنسبة 100 في المئة خلال الخمس سنوات المقبلة لتصل إلى 9.4 مليارات درهم بحلول 2020، مقابل نحو 4.7 مليارات درهم بنهاية العام الماضي، بحسب احمد خلف المري مدير عام شركة الاتحاد العقارية.

وقال المري، إن الشركة ركزت جهودها خلال السنوات الماضية على تسوية الدين العام والتخفيف من الالتزامات ونجحت في ذلك بشكل كبير، مشيراً إلى أن الشركة أصبحت بعد ذلك تخطط لتوسيع محفظة أصولها الاستثمارية.

وقال المري، إن «الاتحاد العقارية» تمكنت من تسوية جميع ديونها مع الدائنين التجاريين من خلال تسديد 30 في المئة من هذه الديون نقدا و70 في المئة عقارات.

ولفت إلى أن «الاتحاد العقارية» تمكنت من تخفيض الديون على الشركة من 3 مليارات درهم إلى 360 مليون لمصلحة بنك أبوظبي التجاري.

وتوقع أن يشهد القطاع العقاري في دبي انطلاقه جديدة تقوم على قواعد تنظيمية وهيكلة تضمن استدامة النمو، تسارع وتيرته بعد فوز دبي باستضافة معرض «إكسبو 2020»، حيث شكل هذا الفوز انطلاقة واعدة لقطاع الإنشاءات والتطوير العقاري في الإمارة.

وأوضح أن الخطة الاستثمارية التي أعلنتها شركة الاتحاد العقارية قبل مطلع العام الماضي ضمت 6 مشاريع جديدة في قطاعي العقارات والتجزئة باستثمارات قيمتها 1.5 مليار درهم، ومن المقرر إنجاز هذه المشاريع الجديدة خلال عام 2016. ولفت إلى أن مشروع البوابة في منطقة «جرين كوميونتي» الذي سيضم نحو 1000 وحده سكنية يعتبر من أهم المشاريع التي ستساهم بمضاعفة حجم أصول الشركة.

وقال إن الشركة أطلقت أمس خلال مشاركتها في فعاليات معرض العقارات الدولي 2014 مشروع أبراج هاي رايس السكنية بمساحة إجمالية بأكثر من 1.32 مليون قدم مربعة وبتكلفه إجمالية تصل إلى 850 مليون درهم، ويضم المشروع خمسة أبراج سكنية تتألف من 20 إلى 45 طابقا.

300 شركة في معرض العقارات الدولي

انطلقت أمس فعاليات الدورة العاشرة من معرض العقارات الدولي للعقار والعقارات الصناعية، والذي ينعقد بالتزامن مع ملتقى الاستثمار السنوي لغاية 10 ابريل الجاري بمركز دبي الدولي للمؤتمرات والمعارض بمشاركة 300 شركة من 80 دولة حول العالم.

جناح «الاتحاد العقارية» في معرض العقارات